

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف-إخاء-عدل
المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان و مكافحة الفقر و بالدمج



M. Sid'Ahmed OULD ELBOU

الدورة الرابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

خطاب السيد سيد أحمد ولد أبو المفوض المكلف بحقوق
الإنسان ومكافحة الفقر و بالدمج

جنيف 12 مارس 2007

Verifier a'
L'audition

بسم الله الرحمن الرحيم
و الصلاة و السلام على النبي الكريم

يطيب لي أن أتوجه اليكم اليوم بإسم حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية في الوقت الذي تشهد فيه بلادي نهاية مرحلة انتقالية سياسية ناجحة توجت يوم الأحد الماضي الموافق 11 مارس بإنتخابات رئاسية نزيهة في ظروف طبعها السلم والحرية والشفافية. وتأتي هذه الإنتخابات بعد استفتاء دستوري جرى في الخامس والعشرين يونيو 2006 واقتراعات برلمانية تمت في التاسع عشر نوفمبر الماضي تميزت بحياد مطلق للدولة و حسن تنظيم وشفافية اشاد بها المراقبون الوطنيون و الدوليون و المتنافسون انفسهم.

و أغتنم فرصة مخاطبتكم لأبدأ بسم الوفد المرافق لي بتهنئتك سيدي الرئيس على حسن إدارة هذه الدورة. كما اهنأ أعضاء المكتب و أعضاء المجلس على الأعمال التي تم انجازها خلال الدورات الماضية.

السيد الرئيس

السادة مندوبو الدول

السادة ممثلو المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية

لقد اطلعتكم خلال الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة هنا في جنيف في مارس 2006 على تصميم الحكومة الإنتقالية على خلق الظروف الضرورية لقيام مسلسل ديمقراطي مفتوح و شفاف و على تطبيق سياسة

حکم رشید و إرساء قضاءٍ مستقلٍ وأن يتم ذلك بالتعاون مع كل الفاعلين السياسيين و منظمات المجتمع المدني.

و في هذا الإطار أذكر بعض الإجراءات الهامة على الصعيد السياسي والقانوني والمؤسسي التي تم اتخاذها تجسيدا لتلك الإرادة. ويتعلق الأمر بالإجراءات التالية:

- تنظيم أيام تشاورية تم خلالها تدارس كل الأمور وأسفرت عن توصيات في مختلف المجالات بما في ذلك مجال حقوق الإنسان،

- انشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات لأول مرة في تاريخ البلاد عهدت اليها مراقبة حسن سير النظام الانتخابي وعمليات التصويت،

- تعديل الدستور بواسطة استفتاء دستوري من اجل حد مأمورية الرئيس الى خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولحماية حرية المواطنين،

- تمثيل النساء في الغرفتين البرلمانيتين (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) حيث بلغت نسبتهن 18% من المقاعد المشغولة، هذا بالإضافة الى حضورهن المتميز في المجالس البلدية،

- المصادقة على الأمر القانوني 15-2006 بتاريخ 12 يوليو 2006 القاضي بإنشاء لجنة و وطنية لحقوق الإنسان،

و تُمَثَّلُ هذه اللجنة المؤسسة وفق مبادئ باريس (الإستقلال، التعددية، الرصد، الإستشارة) إطارا وطنيا للتشاور بين الحكومة و المجتمع المدني وتجري الآن، إجراءات تعيين أعضائها في إطار تشاركي.

- ترقية حرية الصحافة من خلال إنشاء السلطة العليا للصحافة وللسمعيات البصرية التي أسندت إليها المهام التالية :

- * السهر على تطبيق النصوص المتعلقة بالصحافة والإتصال السمعي والبصري،
- * ضمان المساواة في التعامل مع كافة العاملين في حقل الإتصال،
- * تحديد النظم المتعلقة بانجاز وبرمجة وبت البرامج و المقالات،
- * السهر على توعية و اختلاف البرامج.

- تحسيس

و تكوين الموظفين المكلفين بتطبيق القانون المتعلق بترقية حقوق و حريات الإنسان عبر دورات تكوينية و تحسيسية تم تنظيمها على امتداد التراب الوطني سنة 2006،

- اصلاح القضاء من خلال المصادقة على نظام جديد للقضاء يضمن استقلاله و توفير الوسائل الضرورية لتمكينه من أداء عمله. و في هذا الإطار تم التركيز على قطاع العدالة من اجل إرساء استقلال القضاء ومصادقته وسلطته لتحسين ظروف العمل وتوفير البنى التحتية والتجهيزات وإعادة الإعتبار للمصادر البشرية ووضع

سياسةٍ حديثةٍ متمشيةً مع متطلبات القانون في مجال الإحتجاز.

السيد الرئيس

ايها السادة و السيدات

ان تغيير نظم التسيير اصبح ملموسا في بلادي منذ 3 أغسطس 2005. هكذا تم من بين امور اخرى، ضمان نفاذ الأحزاب السياسية و المجتمع المدني الى وسائل الإعلام الرسمية و ارتقت حرية التعبير و شاع اطلاق الجماهير على كل المستجدات من قبل أسمى سلطة في البلاد.

و تتميز الطريقة الجديدة للحكم بإنشاء مفتشية عامة للدولة تسهر على حسن تسيير الموارد المالية و بإصلاح الصحافة و نشر محاضير اللجنة الوطنية للصفقات في الجرائد و حماية المستهلكين و حماية البيئة و التحسين من نوعية عقود التقاسم و غيرها من العقود ذات الطابع الإقتصادي، هذا بالإضافة الى فرض مسابقات شفافة للإكتتاب في الوظائف العمومية.

وينضاف إلى هذه الإجراءات انتماء البلاد إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية و إنشاء صندوق وطني للمصادر البترولية لهدف استفادة كل مواطنينا اينما كانوا من الثروات الوطنية بصفة معقنة و عادلة و متساوية.

السيد الرئيس

ايها السيدات والسادة

ان هذه النتائج التي تم التوصل إليها في فترة تقبل عن سنتين تمثل أسسا صلبة لتوطيد الديمقراطية و العدالة و

احترام حقوق الإنسان ومن هنا فإنه من واجب المجموعة الدولية ان تدعم موريتانيا التي تتجه اليوم نحو مستقبل واعد تطبعه ارساء دولة ديمقراطية تتوفر على هيئات منتخبة في اقتراعات شفافة و يتميز بظهور ثقافة الحكم الرشيد وبالظروف الكفيلة بتمكين القضاء من الإستقلال و السهر على حماية و ضمان حقوق كل المواطنين.

و كلنا ثقة ان مجلس حقوق الإنسان و المجموعة الدولية سيدعمان موريتانيا في تطوير و تعزيز هذه المكتسبات الثمينة.

و في الأخير اسمحوا لي ان اتمنى النجاح لأعمال الدورة الرابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

اشكركم و السلام عليكم و رحمة الله